مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد:09 العدد: 02/ ديسمبر-2022
ص 525- 549

OEB Univ. Publish. Co.

إعادة التأمين كآلية منتهجة لتخفيف أعباء تزايد المخاطر في سوق التأمين الجزائري – دراسة تحليلية (2014-2020)

Reinsurance as a systematic mechanism to mitigate the burden of increasing risks in the Algerian insurance market - an analytical study (2014-2020)

تسوري بن تسوري بهية [1*]، عبد الكريم سهام [2]

[1] جامعة لونيسي علي –البليدة 2- (الجزائر)، *marialinablida@gmail.com*

[2] جامعة لونيسي علي –البليدة 2- (الجزائر)، *souha09dz@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2022/08/30 تاريخ قبول النشر: 2022/11/05 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آلية إعادة التامين في الجزائر من تنازل وقبول ومدى قدرتها على تخفيف أعباء المخاطر التي قد تتعرض لها شركات التامين على غرار مخاطر عدم القدرة على السداد، بالإضافة إلى الحد من تسرب العملة الصعبة إلى الخارج. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عمليات إعادة التامين تساهم فعلا في التخفيف من أعباء المخاطر التي قد تتعرض لها هذه شركات، وذلك بنقل جزء منها إلى شركة أو شركات تامين أخرى اقدر منها ماليا على تحملها، كما توصلنا إلى أن أقساط إعادة التامين إلى جانب أقساط التامين تشهد تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة ماعدا سنة 2020، كما توصلنا إلى أن عمليات إعادة التامين تعمل على جلب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة في إطار القبولات الدولية.

الكلمات المفتاحية: إعادة التامين، أقساط التامين، مخاطر، تنازل، قبول.

تصنيف **JEL** : G 22.

Abstract: This study aims to identify the mechanism of reinsurance in Algeria and its ability to mitigate the burdens of risks that insurance companies may be exposed to, such as the risk of inability to pay, in addition to limiting the leakage of hard currency abroad. This study concluded that reinsurance operations contribute to alleviating the burden of risks that these companies may be exposed to, by transferring part of them to another insurance company that are more financially able to bear them. We also found that reinsurance premiums are alongside insurance premiums It is witnessing continuous development throughout the study period, except for the year 2020, and we have also found that reinsurance operations are working to bring capital in hard currency within the framework of international acceptances.

Keywords: Reinsurance, insurance premiums, risk, waiver, acceptance.

Jel Classification Codes: G 22.

[*] **المؤلف المرسل:** تسوري بن تسوري بهية

1. مقدمة:

تعتبر عملية التامين من أفضل الوسائل لإدارة المخاطر وملجأ العديد من الأفراد والمؤسسات للتخفيف من عبء المخاطر التي قد يتعرضون لها في حياتهم اليومية العادية أو المهنية، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي صاحبه ظهور المزيد من المخاطر. شركات التأمين هي الأخرى معرضة لبعض المخاطر، ولعل أكبر خطر يهدد هذه الشركات هو خطر عدم السداد والذي تتعرض له في حالة ما إذا كانت قيمة التعويضات ضد الأخطار المؤمن عليها تفوق قيمة الأقساط المكتتبة خلال نفس السنة، وعليه فان هذه الشركات أوجدت لنفسها آلية لتخفيف عبء هذا الخطر والتي تعرف بعملية إعادة التامين.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق جاءت الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم عمليات إعادة التامين في تخفيف أعباء المخاطر التي قد تتعرض لها شركات التامين في السوق الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تشهد أقساط إعادة التامين تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة إلى جانب الإنتاج الإجمالي لسوق التامين في الجزائري؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** تقوم عمليات إعادة التامين بجلب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة من الخارج، ومقابل الحد من تسربها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في:

- ✓ أهمية الدراسة مستوحاة من الأهمية التي يحتلها التامين في توفير الأمن والطمأنينة للإفراد والمؤسسات من خلال تخفيف أعباء المخاطر التي قد يتعرضون لها؛
- ✓ التعرف على عمليات إعادة التامين وأهميتها في خلق التوازن لدى شركات التامين؛
- ✓ التعرف على واقع قطاع التامين خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021.

منهج الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات، وتم الاعتماد على البيانات الثانوية في الجانب النظري من الموضوع من خلال الاطلاع على مجموعة من المقالات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات الرقمية من خلال التقارير السنوية الخاصة بالنشاط التأميني في الجزائر.

الدراسات السابقة:

✓ **دراسة للباحث أيمن محمد الشنطي وآخرون،2020**، بعنوان "أثر عمليات إعادة التامين في الحد من المخاطر التي تواجه شركات التامين –دراسة تطبيقي على شركات التامين الاردنية "، 2020، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الأخطار التي تواجهها شركات التامين في ضوء ممارسة أنشطتها التشغيلية ومدى قدرتها على تجنب الكثير من الأخطار خلال عمليات إعادة التامين، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن شركات التامين التي تمارس عمليات إعادة التامين تكون قدرتها التشغيلية أعلى ، وتحتفظ على توازنها المالي، وتبدد الأخطار المباشرة، بالإضافة إلى أن عمليات إعادة التامين تؤدي إلى توسيع مجالات التأمين وتطويره وتؤدي أيضا إلى زيادة حصة شركات التامين السوقية.

✓ **دراسة للباحثة حسيبة علمي والباحث فيصل بهلولي، 2020**، بعنوان " واقع سوق إعادة التامين في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2010–2018 ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سوق إعادة التامين في الجزائر من خلال دراسة جانبي إعادة التامين (التنازل والقبول)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن متوسط الأقساط المتنازل عنها في شركات التامين الجزائرية يقدر بـ 30 % من إجمالي الأقساط المصدرة خلال فترة 2010–2018، حيث أن 60 % منها توجه للسوق المحلي لإعادة التامين.

أما فيما يخص دراستنا فقد ركزت على عمليات إعادة التامين في شركات التامين الناشطة في السوق الجزائري وكيف أنها تعمل على جلب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة في إطار القبولات الدولية. بالإضافة إلى أنها تساهم في التخفيف من أعباء المخاطر التي قد تتعرض لها هذه شركات الناشطة في السوق الجزائري.

2. الإطار النظري للدراسة:

سوف نخصص هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة حول مفهوم التامين وأهميته، واهم الوظائف التي تُعنى بها شركات التامين. ثم ننتقل إلى مفهوم إعادة التامين بتسليط الضوء على تعريفه،أهميته وكذا العناصر الأساسية المكونة له.

1.2. الإطار العام للتأمين:

التامين هو أحد الأنشطة الخدماتية التي نعرف تطورا، فهو يعمل على تعبئة المدخرات في تمويل الاستثمارات المنتجة، إذ لا يقتصر على تحقيق الربح للشركات أو تغطية المخاطر للعملاء بل تعود منافعه على المجتمع ككل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

1.1.2. **التعريف للتأمين:**

للتامين عدة تعاريف تختلف باختلاف زاوية النظر إليه، وفيما يلي البعض منها:

- ✓ **التعريف الاقتصادي للتأمين:**

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه:

– " أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر". **(فلاح.، 2011، صفحة 14،15)**

– التأمين هو نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن له والذي يتعهد بتعويض المؤمن عن كل أو جزء من الخسارة. **(محمود و سيد، 1998، صفحة 215)**

- ✓ **التعريف القانوني للتأمين:**

حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري فإن: "التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن". **(بن خروف، 1998، صفحة 12)**

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتامين على النحو التالي:
التامين هو الطريق الذي يسلكه الفرد أو المجموعة للحصول على الطمأنينة بنقل عبئ الخسارة التي يمكن أن يتعرضون لها إلى جهة أخرى اقدر منهم على تحملها عن طريق تعويضها في حالة تحقق الضرر، مقابل أقساط أو اشتراكات يدفعونها لها بشكل دوري تحدد بطرق إحصائية مختلفة، حيث ينظم هذه العملية عقد يلتزم ببنوده الطرفان.

2.1.2. أهمية التأمين:

يلعب التامين دورا أساسيا في حياتنا اليومية، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجال في الوقت الحاضر لم يتطرق إليه التأمين بشكل أو بآخر نظرا لأنّ الأخطار تحيط بالإنسان في كل وقت وفي كل مكان. وتتجلى أهمية التامين من خلال الوظائف التي يؤديها سواء للفرد أو المشروع أو المجتمع ومن أهمها: **(حمزة و عبد الحميد، 2003، الصفحات 244-247)**

- ✓ **إحلال الراحة والطمأنينة بدلا من القلق والتوتر لدى المستأمنين:** فالتأمين على الحياة أو الممتلكات أو المسؤولية المدنية يجعل الفرد مطمئنا إلى انه في حالة تحقق الخطر سيجد هو وأفراد عائلته التمويل اللازم لاستمرار الحياة بنفس النمط السابق.
- ✓ **زيادة الإنتاج:** إن التأمين يجعل العمال يعملون بأقصى طاقتهم طالما أنهم قد اطمأنوا على مستقبلهم ومستقبل أسرهم في حالة تعرضهم إلي خطر كان وبالتالي تزداد إنتاجيتهم كما تزيد أرباح المشروعات.
- ✓ **تجميع المدخرات:** تستطيع شركات التامين بما يتجمع لديها من رؤوس الموال كبيرة أن تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة من خلال الاستثمار وبالتالي رفع مستوى دخل الأفراد.

كما أن استقطاب جزء من مداخيل الأفراد في شكل أقساط يؤدي إلى تنمية ظاهرة الادخار لديهم ويعمل أيضا على التخفيف من حدة التضخم لامتصاصه الجزء من الفائض القابل للاستهلاك.

- ✓ **تنشيط الائتمان:** يعتبر التامين من الضمانات اللازمة لحصول الأفراد على القروض من البنوك حيث يصبح البنك هو المستفيد بمبلغ التامين في خالة وفاة المقترض أو تعرض ممتلكاته للتلف.

✓ **تخفيض معدل تكرار ومتوسط قيم الخسائر:** تقوم شركات التامين بتعيين خبراء متخصصين للمشروعات التي تم التامين عليها والذين يقدمون النصح والإرشاد فيما يتعلق بمراحل الإنتاج الآمنة مما يؤدي إلى تخفيض معدل تكرار الخسائر أو تخفيض قيمتها في خالة حدوثها.

✓ **حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع:** ويتضح ذلك من خلال برامج ونظم التأمينات الاجتماعية التي تهدف إلى التضامن من خلال دفع معاش لورثة المتوفى أو في حالة التقاعد أو العجز...الخ

✓ **تفتيت المخاطر:** يقوم التامين بتفتيت المخاطر من خلال توزيع الخسارة التي يتعرض لها الفرد على المجموعة أو التي يتعرض لها المشروع على جميع المشروعات المؤمن عليها، و في حالة الكوارث فان الخسارة التي تتعرض لها الدولة يتم تقسيمها على عدة دول من خلال عمليات إعادة التأمين.

✓ **تحسين ميزان المدفوعات:** قد تقبل الدولة تغطية أخطار في دول أخرى وبالتالي فإنها تصبح مصدرة لعمليات إعادة التامين مقابل أقساط واردة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تحسين ميزان المدفوعات.

✓ **المساهمة في القضاء على البطالة:** زيادة عدد شركات التأمين يعمل على التقليل من البطالة.

3.1.2. وظائف شركات التأمين:

لشركات التأمين عدة وظائف نوجزها فيما يلي: **(عزمي و شفيري نويري، 2006، الصفحات 157-164)**

✓ **وظيفة التسعير:** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التامين ضده و بالتالي فان وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التامين كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده كما انه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفن.

✓ **وظيفة الإنتاج:** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التأمينية التي تقوم بها شركات التامين، وعملية البيع التي تقوم شركة التامين هي الخدمة التأمينية و

كثيرا ما يطلق على وكلاء و لمندوبين اسم المنتجين وفي شركات التامين المتخصصة في تامين الحياة يطلق على الدائرة المختصة بالنتاج اسم دائرة المبيعات.

✓ **وظيفة الاكتتاب:** تهدف هذه الوظيفة إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة و بذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طالبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر.

✓ **وظيفة تسوية المطالبات:** هي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده، و في شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة؛
- السرعة والإنصاف في تسديد المطالبات؛
- تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

✓ **وظيفة الاستثمار:** بما أن أقساط التامين يتم جمعها في بداية العملية التأمينية فانه سيتوافر لدى شركة التامين (وخاصة شركات التامين التي تمارس التامين على الحياة) مبالغ ضخمة يمكن استثمارها في أدوات استثمارية طويلة الأجل و ذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون طويلة الأجل.

✓ **وظيفة إعادة التأمين:** ويقصد بإعادة التامين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى اقدر على تحمله، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التامين، وعقد إعادة التامين هو عقد يشبه عقد التامين إلا أن أطرافه تكون مختلفة (شركة التامين وشركة إعادة التامين)

2.2.الإطار العام لإعادة التامين:

إن قيام شركات التامين بالتنازل عن جزء من عملياتها التأمينية التي تزيد عن طاقتها إلى شركة أو عدة شركات تامين أخرى، والتي تقبل هذا التنازل مقابل مشاركتها بنسبة معينة من الأقساط التي تحصل عليها شركة التامين من عملياتها، على أن تبقى هذه الأخيرة (المؤسسة المؤمن الأصلية) وحدها المسؤولة أمام المؤمن له بالوفاء بالتزاماتها اتجاهه بموجب العقد المبرم بين الطرفين.

1.2.2. تعريف إعادة التامين:

حسب المادة 04 من الأمر 07/95 والمتعلق بالتأمينات فان إعادة التامين هو: "اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل (cédant, assureur) على عاتق معيد للتامين أو المتنازل له (réassureur ,cessionnaire) جميع الأخطار المؤمن عليها أو جزء منها"

فالعملية هي عبارة عن تنازل من جهة المؤمن الأول، وقبول من جهة معيد أو معيدي التامين.

وتسمح تقنية إعادة التامين للمؤمن المباشر بتحويل جزء من الخطر الذي اكتتب فيه لطرف آخر يسمى بمعيد التامين، مقابل قسط يسمى بقسط إعادة التامين . **(علي و بهلولي، 2021، الصفحات 174-175)**

2.2.2. العناصر الأساسية لإعادة التامين:

يعتبر المبلغ الذي يحتفظ به المؤمن المباشر من كل عملية تأمينية ذات أهمية بالغة له، فعلى أساسه يتم تحديد الجزء المعاد تأمينه، كما انه كلما زاد المبلغ المحتفظ به زادت الحصة التي يحتفظ بها المؤمن من الأقساط المدفوعة، وتتغير هذه النسبة حسب عوامل مختلفة:

- ✓ **المؤمن المباشر (المؤمن الاصلي):** الذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية التأمينية لمعيد التامين، وبالتالي يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة إعادة التامين.
- ✓ **معيد التامين:** هي الهيئة التي تقبل إعادة التامين، وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التامين، أو تمارس نشاط إعادة التامين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
- ✓ **المبالغ المحتفظ بها:** وهي الفرق بين مبلغ التامين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعه عند وقوع الخطر، والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئات إعادة التامين.
- ✓ **عمولة إعادة التامين:** هو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التامين لتغطية المصاريف التي تتحملها.
- ✓ **عقد إعادة التامين:** وهو اتفاق بين هيئتين والمتمثلتين في المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التامين.

3.2.2. وظائف عملية إعادة التامين:

تقوم عملية إعادة التأمين بعدة وظائف نوجزها فيما يلي: **(داود، 1991، الصفحات 04-05)**

- ✓ تسمح عملية إعادة التأمين بتفتيت الأخطار المُركزة وتحويلها إلى أخطار قابلة للتأمين، الأمر الذي ينتج عنه توفير نوع من الحماية التأمينية لمثل هذا النوع من الأخطار؛
- ✓ عملية إعادة التأمين تشجع شركات التأمين المباشر على زيادة قدراتها الاستيعابية، من خلال قبولها الاكتتاب في عمليات عديدة ومهما كانت درجة المخاطر فيها، بالنظر إلى أن المؤمن المباشر يعلم مسبقا أن آلية إعادة التأمين تمكنه من الاحتفاظ بجزء من هذه العمليات تتلاءم وقدراته المالية ويُعيد تأمين باقي العمليات، مما يؤدي بشركات التأمين إلى زيادة نشاطاتها وتوسيع عملياتها التأمينية الأمر الذي ينتج عنه تحسن مركزها المالي؛
- ✓ ينتج عن عملية إعادة التأمين توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصاريف، ذلك أن هيئات الرقابة والإشراف تفرض على شركات التأمين حد أدنى للملاءة، بحيث يجب أن لا يزيد صافي الأقساط (مخصوما منه الأقساط المسندة لمعيد التأمين) عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والاحتياطات، هذا من جهة، وشركات إعادة التأمين هي الأخرى تُمارس نوع من الرقابة على شركات التأمين المباشرة، من جهة ثانية، من خلال فحص ودراسة العمليات الجديدة المُركزة قبل الاكتتاب فيها؛
- ✓ تقوم عملية إعادة التأمين كذلك بدور هام من الناحية التمويلية، سواء بالنسبة للمؤمن المباشر أو شركات إعادة التأمين، من خلال تحويل الأقساط والتعويضات بينهما، ؛
- ✓ إن عملية إعادة التأمين تمكن شركات التأمين المباشر من اكتساب الخبرات من شركات إعادة التأمين؛
- ✓ عملية إعادة التأمين تساعد على توزيع عبئ الخسائر، التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني لبلد ما، إلى خارج الحدود من خلال مشاركة العديد من هيئات وشركات التأمين في العالم على تقاسم تحمل المخاطر، و تظهر الأهمية جليا خاصة في المخاطر الكبرى والمُركزة، مثل المخاطر المترتبة عن الكوارث الطبيعية؛

3. تطور سوق التامين و/أو إعادة التامين الجزائري خلال الفترة 2014-2020

سنقوم بدراسة تطور سوق التامين و/أو إعادة التامين الجزائري خلال الفترة 2014-2020 من خلال عدة مؤشرات نذكرها فيما يلي:

3-1- . نبذة عن سوق التأمين الجزائري

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي شهدها سوق التأمين الجزائري إلى غاية اليوم، مع ذكر كل الشركات الناشطة فيه بتقسيماتها المختلفة.

1.1.3. التطور التاريخي لسوق التامين الجزائري

مر سوق التأمين الجزائري بتطورات كبيرة أهمها:

أ- الفترة الاستعمارية(قبل سنة 1962)

عرفت الجزائر التأمين بعد دخول الاستعمار الفرنسي، ولقد تميزت هذه الفترة بوفود المستوطنين إلى الجزائر مما أدى إلى زيادة عددهم و معاملاتهم وبالتالي حاجتهم إلى التأمين من الأخطار التي تهدد شخصهم وممتلكاتهم، وعليه فان التأمين خلال هذه المرحلة كان يخدم مصالح المعمرين وأهدافهم، ومن بين الأخطار المؤمن عليها آنذاك نجد الأخطار المترتبة عن استغلال الموارد المنجمية والزراعة والتأمين على الحياة، وقد كانت العمليات التأمينية خاضعة للنصوص الفرنسية وأهمها:-**(Tafiani, 1988, pp. 23-25)**

- ✓ قانون 16 جويلية 1930 حول تنظيم عقود التأمين البرية؛
- ✓ قانون 14 جوان 1938 المتضمن توحيد مراقبة الدولة لكل شركات التأمين وتنظيم قانونها، وتثبيت طريقة الحساب ووضع الأرصدة وصلاحيات إدارة المراقبة.
- ✓ مرسوم 19 أوت 1941 والمتضمن شروط اعتماد شركات التأمين الأجنبية ؛
- ✓ الأمر الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 1945 والمتضمن منح حوادث العمل لصندوق الضمان الاجتماعي بعد أن كانت من اختصاص شركات التأمين؛
- ✓ قانون 25 أفريل 1946 والمتضمن تأميم 32 شركة تأمين وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والمجلس الوطني للتأمينات؛
- ✓ قانون 27 فيفري 1958 حول إجبارية تأمين المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

وما ميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة هو سيطرة الشركات الفرنسية، فمن بين 218 شركة ناشطة في السوق خلال سنة 1952 كانت هناك 127 شركة فرنسية مقابل ثلاث شركات جزائرية فقط والباقي شركات أجنبية. **(لعميد، 2010، صفحة 47)**

ب- **فترة الاستقلال**

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في فراغ قانون الأمر الذي اجبرها على تطبيق القوانين الفرنسية إلى غاية إصدار قوانين خاصة بها. وعلى العموم تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995 والمتعلق بنشاط التأمين في الجزائر وفيما يلي أهم تطورات هذه الفترة:

المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال بما لا يتنافى مع السيادة الوطنية، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكملة والمعدلة له. بالإضافة إلى قانون 27 فيفري 1958. **(جديدي، 2016، صفحة 19)**

المرحلة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، والمتعلق بالقانون الصادر في 08 جوان 1963 المتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية، وهذا للحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين. **(مصعب و صديقي، 2016، صفحة 345)**

المرحلة الثالثة: تمثل احتكار الدولة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من خلال الأمر الصدر في 27 ماي 1966، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في نفس التاريخ. حيث مارست الدولة عملية الاحتكار من خلال الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"، بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التامين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي). وتطور احتكار الدولة

بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" بموجب الأمر رقم1954/73 المؤرخ في 01 جانفي 1973، حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات إعادة التامين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية. كما تميزت هذه المرحة بصدور الأمر المتعلق بالتامين الإلزامي على السيارات والصادر بتاريخ 30 جانفي 1974، والقانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 1958/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التامين وتحديد أنواع التامين، والقانون التجاري الصادر في 26 سبتمبر 1975. ولقد انتهى احتكار الدولة لقطاع التأمين بصدور قانون ينص على ذلك سنة 1995. **(جديدي، 2016، صفحة 21، 23)**

المرحلة الرابعة: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين من خلال المرسوم 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 والمتعلق بشروط التامين في الجزائر، حيث قضى في مادته رقم 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار، ومنه فتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كما نص هذا المرسوم على إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA" ذو الدور الاستشاري ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه.

سنة 2005 عرفت أعمال مناقشة الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات، أدت هذه الأخيرة في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات والذي ينص على ثلاث محاور هي: **(مصعب و صديقي، 2016، صفحة 345)**

- ✓ تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة. هذه المقاييس تخص العقد، أشكال توزيع المنتجات وكذا إطار الإنتاج؛
- ✓ الأمان المالي للشركات من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين، حق الاطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة على الوفاء؛
- ✓ إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين.

2.1.3. شركات التأمين و/أو إعادة الناشطة في السوق الجزائري

في سنة 2020 ، لم يشهد سوق التأمين الجزائري أي تغيير في هيكله. لا يزال يتألف من 23 شركة ، بما في ذلك: (Ministère des Finances, 2020, p. 06)

- ✓ 12 شركة تأمين ضد الأضرار (: CASH، CAAT، CAAR، SAA. ، GAM، 2A، CIAR، Salama Assurances، Trust Algéria.Alliance Assurances ، AXA Algérie Assurance Dommages، CNMA،
- ✓ 8 شركات تأمين الاشخاص (CAARAMA، TALA. Cardif El Djazair، MACIR MUTUALIST،VIE ، SAPS، AGLIC، AXA Algérie Assurance Vie.)
- ✓ شركة إعادة تأمين (CCR) وشركتين متخصصتين على التوالي في تأمين ائتمان الرهن العقاري (SGCI) وتأمين ائتمان الصادرات (CAGEX).

2.3. تطور الأقساط المكتتبة (رقم الأعمال) في قطاع التامين الجزائري خلال الفترة 2014-2020

سنتطرق في هذا العنصر إلى تطور رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر(مجموع الأقساط المكتتبة) للفترة 2014 إلى 2020، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور الأقساط المكتتبة (رقم الأعمال) في قطاع التامين الجزائري خلال الفترة 2014-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم أعمال قطاع التامين الجزائري	125505	127900	129561	133685	137732	144451	137556
معدل النمو	-	1.87	1.28	3.08	2.93	4.65	5.01-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020, p. 29)

معطيات الجدول فرغها في الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور الأقساط المكتتبة في قطاع التامين الجزائري خلال 2014-2020

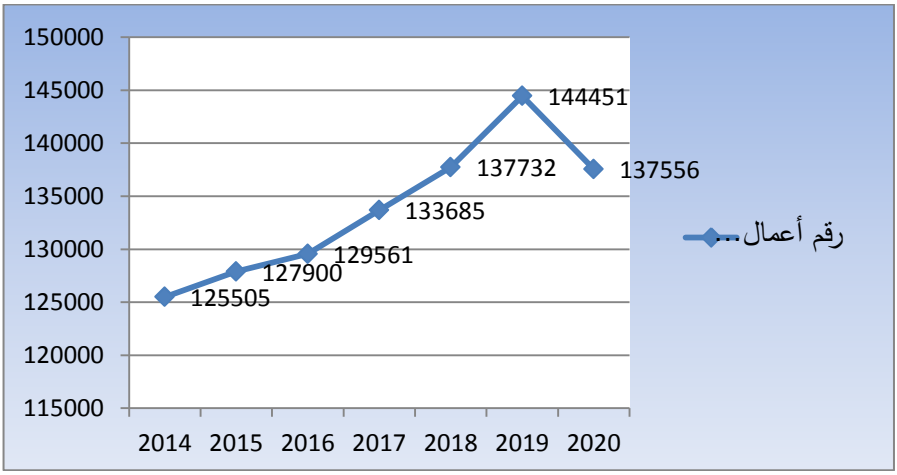

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن سوق التأمينات في الجزائر حقق أداءً جيدًا في مختلف أنشطته في الفترة الممتدة ما بين سنة 2014 إلى سنة 2019 حسبما أشار إليه المجلس الوطني للتأمينات ، حيث سجل سنة 2014 مبلغ قيمته 125505مليون دج، ، ليصل سنة 2019 إلى قيمة 144451مليون دج، مسجلا بذلك نموا سنويا معتبرا، وهذا راجع إلى أن سوق التأمينات بالجزائر هو سوق غير مشبع من جهة ، بالإضافة إلى انتشار ثقافة التأمين خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة التي كان لها دور كبير في الدفع بالقطاع، حيث أصبحنا نشاهد اختلاف منتجاته التأمينية تماشيا مع هذه التطورات على غرات منتجات التأمين الالكترونية

بينما سجل رقم أعمال قطاع التأمينات تراجعا كبيرا سنة 2020 وصل إلى 137556مليون دج، مقابل 144451مليون دج في 2019، ويسجل بالتالي سوق التأمين الوطني لأول مرة نسبة نمو سلبية قدرت ب -5.01 ، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى تداعيات جائحة كورونا والتي تسببت في:

- ✓ قيام آلاف الزبائن بتجميد عقود التأمين، بينما لجأ آخرون إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي، خاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المركبات، وذلك في أعقاب الخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.

- ✓ إجراءات الغلق والحجر الصحي، أدت إلى إشهار عدد من المؤسسات إفلاسها، وقيام أخرى بسحب سجلها التجاري، وتوقيف النشاط مؤقتا، مؤكدا أن عدم تسديد المتعاملين والزبائن لأقساط التأمين أضّر بالكثير من شركات التامين.
- ✓ تجميد القروض البنكية التي كان التأمين عليها أحد المنتجات التي تطرحها الشركات.
- ✓ إيقاف استيراد السيارات من جهة أخرى حيث أن هذا الفرع من التأمين (تأمين السيارات يمثل نسبة معتبرة من إجمالي رقم أعمال التأمينات).

3.3. دراسة نشاط إعادة التامين في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

كما ذكرنا سابقا فان عملية إعادة التامين عبارة عن التزام بين طرفين، بمعنى آخر هي عبارة عن عملية تنازل بالنسبة للطرف الأول، وقبول بالنسبة للطرف الثاني.

حيث تنص اللوائح المنظمة لأعمال إعادة التأمين في السوق الجزائرية على ما يلي:

- ✓ تنازل إلزامي شركة التامين CCR (باعتبارها الشركة الوحيدة المتخصصة في إعادة التامين في الجزائر) ، بحد أدنى 50٪ من مبلغ تنازلات إعادة التأمين .
- ✓ حق الأولوية لـ CCR في المهام الاختيارية. يتم الحصول على فائدة هذا الحق عندما يقدم CCR شروط إعادة تأمين مساوية أو أفضل من تلك التي تم الحصول عليها في سوق إعادة التأمين الدولي. (Ministère des Finances, 2020, p. 27)

وعليه سنقوم من خلال هذا العنصر بدراسة كلتا العمليتين، اي عمليات التنازل من قبل شركات التامين الناشطة في السوق الجزائري، ثم نقوم بدراسة نشاط القبول من قبل الشركة المركزية للتأمين CCR.

1.3.3. دراسة نشاط التنازل في الجزائر خلال الفترة من 2014-2020

تقوم شركات التامين الناشطة في السوق الجزائرية بالتنازل عن جزء من الأقساط المحصلة خلال السنة في إطار عملية إعادة التامين لتامين نفسها من عدة مخاطر، وعلى رأسها خطر عدم قدرتها على تسديد التعويضات في حالة ما إذا كانت الخسائر الناجمة عن تحقّق الأخطار المؤمن ضدها تفوق قدتها المالية، وعليه سنقوم أولا بالتعرف على معدلات التنازل السنوية، ثم تحديد حصة هذه التنازلات المحلية والدولية.

1.1.3.3. تطور عمليات التنازل خلال الفترة من 2014-2020

الجدول الموالي لخص لنا حجم التنازلات السنوية مقارنة بحجم الإنتاج السنوي (رقم الأعمال) الخاص بشركات التامين الناشطة في السوق الجزائرية.

الجدول رقم 02: تطور عمليات التنازل خلال الفترة من 2014-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الإنتاج الكلي	التنازل	معدل التنازل%
2014	125505	36679	29%
2015	127900	36772	29%
2016	129561	37718	29%
2017	133685	41120	31%
2018	137732	41008	30%
2019	144451	45600	32%
2020	137556	46557	34%

المصدر: من لعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020, p. 29)

الشكل الموالي يبين لنا بوضوح تطور عمليات التنازل.

الشكل رقم 02: : تطور عمليات التنازل خلال الفترة من 2014-2020

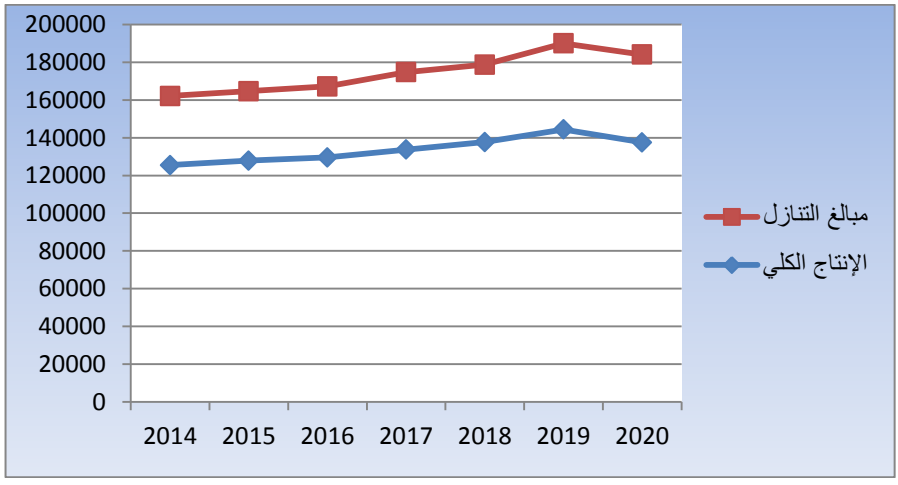

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية بين حجم الإنتاج الكلي وحجم المبالغ المتنازل عنها، بمعنى انه كلما زاد حجم الإنتاج الكلي ازداد معه حجم المبالغ المتنازل عنها ما عدا سنتي 2018 و2020.

فبالنسبة إلى سنة 2018 : فبالرغم من ارتفاع حجم الإنتاج من 133685 مليون دج سنة2017 إلى 137732 سنة 2018 إلا أن حجم التنازل انخفض من 41120 مليون دج سنة 2017 إلى 41008 مليون دج سنة 2018، وهذا يعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

-اختلاف استراتيجيات المنتهجة من قبل شركات التامين بالنسبة لعمليات إعادة التامين؛

-قدرتها على استيعاب المخاطر، حيث لاحظنا أن معدلات احتفاظ شركات التامين طيلة فترة الدراسة يتراوح بين 66 % و 71 % أي بمتوسط يقدر ب 69.5 % وهي قيمة كبيرة تعكس قدرتها الاستيعابية لتحمل المخاطر.

بالنسبة لسنة 2020: فقد حدث العكس بمعنى انه بالرغم من انخفاض حجم الإنتاج الكلي من 144451 مليون دج سنة 2019 إلى 137556 مليون دج سنة 2020، إلا أن حجم التنازل ارتفع من 45600 مليون دج سنة 2019 إلى 46557 مليون دج سنة 2020، وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب على رأسها جائحة كورونا التي زرعت مخاوف عديدة لدى شركات التامين أدت بها إلى خفض معدل احتفاظها والذي وصل إلى 66 **%.**

يجدر الإشارة إلى أن عمليات التنازل في إطار إعادة التامين ما هي إلا تحويل للأقساط من شركات التامين إلى شركات إعادة التامين، وعليه عند حساب رقم الأعمال المحقق في سوق التامين الجزائري تحسب فقط الأقساط المكتتبة من قبل شركات التامين، لأنها تكون متضمنة للأقساط المتنازل عنها وبالتالي يُهتم فقط بالقبولات الدولية.

2.1.3.3. دراسة التنازل في إطار إعادة التامين للسوق المحلي والدولي للفترة من 2014-2020:

بناء على المرسوم التنفيذي رقم 10-207 المؤرخ في 2010/09/09 والذي ينص على رفع نسب التنازل الإجباري للمعيد الوطني عن جميع الأعمال محل إعادة التامين بنسبة 50**%** على الأقل، فان الأقساط المتنازل عنها من قبل شركات التامين والموضحة في الجدول رقم 02 يتم توجيه 50% منها على الأقل لصالح الشركة المركزية للتأمين CCR، وفيما يلي تطور حجم التنازل من قبل شركات التامين الناشطة في السوق الجزائرية لصالح السوق المحلي(الشركة CCR) والسوق الدولي ملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 03: مبالغ التنازل للسوق المحلي والدولي خلال 2014-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	مبالغ التنازل	للسوق المحلي	نسبة السوق المحلي	للسوق الدولي	نسبة السوق الدولي
2014	36679	22584	%62	14095	%38
2015	36772	22063	%60	14708	%40
2016	37718	23385	%62	14332	%38
2017	41120	25860	%63	15260	%37
2018	41008	26655	%65	14353	%35
2019	45600	29767	%65	15833	%35
2020	46557	27565	%59	18992	%41

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020, p. 31)

الشكل الموالي يبين لنا بوضوح مبالغ التنازل للسوق المحلي والدولي خلال 2014-2020

الشكل رقم 03: مبالغ التنازل للسوق المحلي والدولي خلال 2014-2020

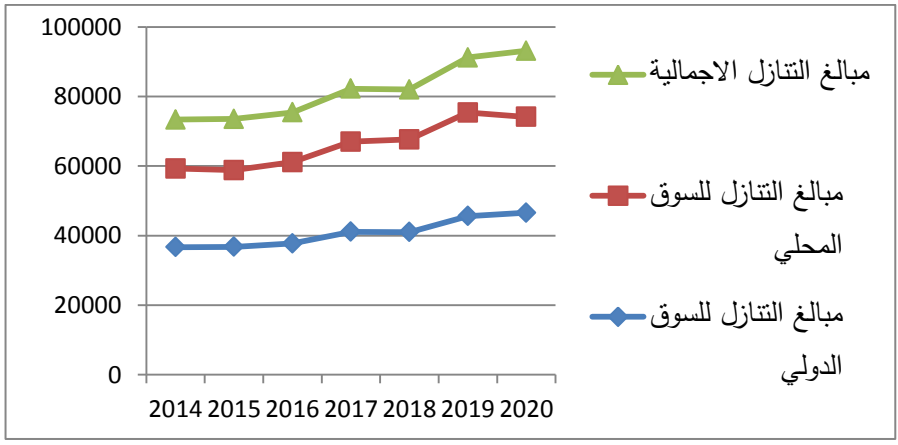

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

ملاحظة: يقصد بالسوق المحلي الشركة المركزية للتأمين CCR باعتبارها الشركة الوحيدة المتخصصة في إعادة التامين في الجزائر فيما يتعلق بالقبول وإعادة التنازل.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب التنازل لصالح الشركة المركزية للتأمين CCR يتراوح بين 59 % و65 % أي بمتوسط فاق نسبة 62 % وعليه فان المرسوم التنفيذي رقم 207/10 قد تم تنفيذه، اما بالنسبة للتنازلات لصالح السوق الدولي فقد فاق متوسطها نسبة 37% وهي نسب ضعيفة مقارنة بنسب التنازلات المحلية والغرض منها الحد من خروج العملة الصعبة باعتبار أن التنازلات الدولية تكون بالعملة الصعبة.

وبالتفصيل في نسبة للانخفاض التي شهدتها سنة 2018 (لاحظ النسبة من الجدول رقم 02) فقد كان هذا الانخفاض في نسبة التنازل في السوق الدولية وليس الوطنية وهو ما يؤكد القدرة الاستيعابية لتحمل المخاطر لشركات التامين الجزائرية والتي تسعى للحد من خروج العملة الصعبة إلى الخارج.

ولو تمعنا في الارتفاع الذي شهدته نسبة التنازل لسنة 2020 (لاحظ النسبة من الجدول رقم 02) للاحظنا أنها كانت لصالح التنازلات الدواية على حساب الوطنية، وهو ما يؤكد المخاوف التي خلفتها جائحة كورونا، والتي أجبرت شركات التامين من إعادة تامين لمخاطر اكبر في السوق الدولية، باعتبار أن جائحة كورونا في الجزائر تزامنت مع انخفاض أسعار النفط ، الأمر الذي زاد من مخاوفها اتجاه السوق المحلي.

2.3.3.دراسة نشاط القبول:

كما سبق وان ذكرنا فان الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" الشركة الوحيدة التي تنشط في سوق التأمين الجزائري في مجال إعادة التأمين، وعليه فان دراسة نشاط القبول يكون من خلال دراسة تطور رقم أعمال (إنتاج) هذه الشركة وكذا نسب الاحتفاظ واعادة التنازل خلال الفترة من 2014-2020.

1.2.3.3. تطور رقم أعمال (إنتاج) الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" من خلال حجم القبولات الوطنية والدولية المقبولة.

الجدول الموالي يلخص لنا حجم القبولات الوطنية والدولية المقبولة من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR".

الجدول رقم04: حجم القبولات الوطنية والدولية المقبولة من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	رقم الأعمال الإجمالي ل	قبولات وطنية	نسبة القبول الوطني	قبولات دولية	نسبة القبول الدولي
2014	22305	20784	%93	1521	%07
2015	25333	23199	%91	2134	%09
2016	27201	24317	%89	2884	%11
2017	29472	25707	%87	3765	%13
2018	32077	27700	%86	4377	%14
2019	35655	29767	%83	5888	%17
2020	33624	27565	%82	6059	%18

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020, p. 31)

معطيات الجدول لعلاه نفرغها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: حجم القبولات الوطنية والدولية المقبولة من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"

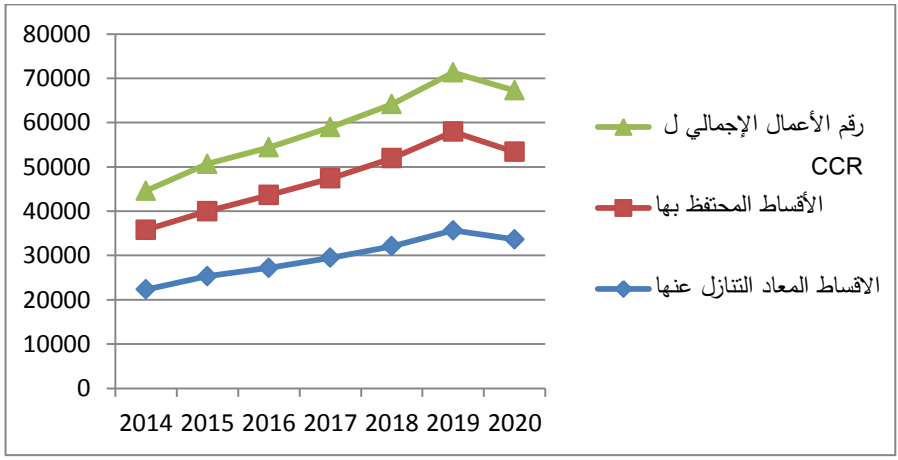

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

ملاحظة: نلاحظ من الجدولين رقم 03 و04 أن الأقساط المتنازل عنها للسوق الوطني لا تتطابق مع القبولات المتحصل عليها من السوق الوطني، والتي يفترض أن تتطابقا، وتعود هذه الفوارق في المبالغ إلى الأسباب التالية:

- اختلاف التواريخ المحاسبية وتشابك العمليات المحاسبية المتعلقة بعمليات التامين وإعادة التامين؛
- ممارسة بعض الشركات التي لها اعتماد عمليات القبول من السوق المحلي فقط (وهي مقتصرة فقط على الصفقات الاختيارية)؛
- عمولات إعادة التامين التي يدفعها معيد التامين عادة تقتطع مباشر من الأقساط المتنازل عنها.

نلاحظ من الجدول رقم 04 أن نسبة القبول الوطني اكبر بكثير من نسبة القبول الدولي، وعليه فإنها تمثل الحصة الكبرى من رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"، والفضل في هذا يعود إلى التنازلات الإجبارية التي اقرها المرسوم التنفيذي رقم 10-207 المؤرخ في 2010/09/09 المذكور سالفا. بالإضافة إلى إننا نلاحظ أن نسبة القبول الوطني تتراجع السنة تلوى الأخرى طيلة فترة الدراسة وهذا لصالح نظيرتها الدولية التي تشهد ارتفاعا مستمرا، فمن نسبة 07% سنة 2014 إلى 18 % سنة 2020 رغم جائحة كورونا ، ويرجع هذا التطور إلى السياسات المتبعة من قبل CCR لاستهداف السوق الدولي وبالتالي جلب المزيد من العملة الصعبة.

2.2.3.3. تطور رقم أعمال (إنتاج) الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" من خلال الاحتفاظ وإعادة التنازل:

المبالغ المحتفظ بها ومبالغ إعادة التنازل من قبل **CCR** ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 05:مبالغ الاحتفاظ وإعادة التنازل في CCR

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	رقم الأعمال الإجمالي	الأقساط المحتفظ بها	نسبة الاحتفاظ	الاقساط المعاد التنازل عنها	نسبة إعادة التنازل
2014	22305	13471	%60	8834	%40
2015	25333	14660	%58	10673	%42
2016	27201	16423	%60	10778	%40
2017	29472	17904	%61	11568	%39

2018	32077	19871	%62	12206	%38
2019	35655	22304	%63	13351	%37
2020	33624	19781	%59	13843	%41

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020, p. 31)

معطيات الجدول أعلاه ملخصة في الشكل الموالي:

الشكل رقم05: مبالغ الاحتفاظ وإعادة التنازل في CCR

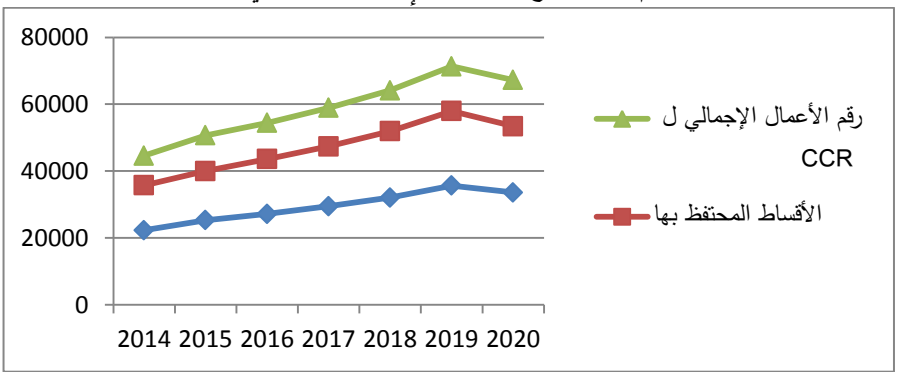

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 ان نسب الاحتفاظ أعلى بكثير من نسب إعادة التنازل والتي تراوحت من 58 % الى 63% طيلة فترة الدراسة وهذا ما يعكس قوة المركز المالي الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"، وحرصها على عدم هجرة العملة الصعبة إلى الخارج.

4. خاتمة:

لقد عالج بحثنا موضوع إعادة التأمين كآلية منتهجة لتخفيف أعباء تزايد المخاطر في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2020، حيث حاولنا من خلاله التعرف على التأمين و إعادة التامين من خلال إبراز الأهمية التي يحتلها كل منهما. كما قمنا بتشخيص واقع قطاع التامين وإعادة التامين خلال نفس الفترة من خلال تطور رقم إعمالهما وتطور التنازلات والقبولات في إعادة التامين وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية"

- **نتائج الدراسة:** توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ ينشط في سوق التأمين الجزائرية مجموعة من الشركات عددها ثلاث وعشرون (23) شركة مقسمة بين شركات عمومية وخاصة وأخرى مختلطة.؛
- ✓ عرف رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر تطورا معتبرا في الفترة الممتدة بين 2014 إلى 2019، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الشركات في استقطاب المزيد من الزبائن على غرار خلق منتات جديدة، الترويج الجيد لمنتجاتها خصوصا في ضل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم؛
- ✓ عرف رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر تراجعا معتبرا سنة 2020 حيث قدر بـ 137556 مليون دينار جزائري مقارنة بـ 144451مليون دينار سنة 2019، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى الظرف الوبائي الذي عاشته الجزائر والعالم بأسره، مما أدى بالأفراد والمؤسسات إلى تخفيض حجم الطلب على منتجات التأمين؛
- ✓ رقم أعمال اعادة التامين من قبولات وطنية ودولية يشهد هو الآخر تطورا معتبرا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2020 أين شهدت القبولات الوطنية انخفاضا طفيفا بمعدل 6 % بسبب جائحة كورونا، بينما شهدت القبولات الدولية ارتفاعا بمعدل 2.9 % رغم الظرف الوبائي وهو ما يعكس القدرة الاستيعابية لتحمل المخاطر الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR من جهة ونجاحها في استقطاب العملة الصعبة من خلال استراتيجياتها الهادفة.
- ✓ نسب الأقساط المحتفظ بها من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR والتي فاق متوسطها أثناء فترة الدراسة نسبة 60% اكبر من نسب الأقساط المعاد التنازل عنها للخارج، وهذا ما يؤكد حرص الدولة من خلال شركة CCR على الحد من تسرب العملة الصعبة باعتبار أن إعادة التنازل للخارج يكون بالعملة الصعبة، وهو ما تؤكده نسب التنازل الوطني التي تفوق نسب التنازل الدولي.

وعلى ضوء النتائج المقدمة تؤكد صحة الفرضيتين الأولى (تشهد أقساط إعادة التامين تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة إلى جانب الإنتاج الإجمالي لسوق التامين في الجزائري) والثانية (تقوم عمليات إعادة التامين بجلب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة من الخارج، ومقابل الحد من تسربها).

- **التوصيات:** ومن خلال هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوردها فيما يلي:

- ✓ ضرورة فتح المجال أمام شركات أخرى لممارسة نشاط إعادة التامين، فمن غير المعقول أن يُسير سوق التامين و/أو إعادة التامين بحجم السوق الجزائري شركة واحدة فقط متمثلة في الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة بإعادة التامين خصوصا ما تعلق بالجانب التقني منها، مع استحداث قوانين جديدة لضبط هذه العملية.
- ✓ ضرورة إجراء دراسات حول نفس الموضوع لأهمية إعادة التامين في خلق التوازن لدى شركات التامين من جهة واستقطاب المزيد من العملة الصعبة من جهة أخرى.
- ✓ استقطاب خبراء في إعادة التامين من شركات عالمية لتقديم دورات حول عمليات إعادة التامين.

5. قائمة المراجع:

عزمي سلامة أسامة ، وشفيري نويري موسى، (2006)، إدارة الخطر والتأمين. عمان، دار حماد للنشر والتوزيع.

حمزة أحمد ممدوح ، و عبد الحميد ناهد ، (2003)، إدارة الخطر والتأمين. القاهرة: بدون دار النشر.

محمود صلاح الدين مصطفى ، و سيد شوقي سيف النصر، (1998)، مبادئ التأمين، بدون بلد النشر، دار النخبة العربية.

داود عادل ، (1991)، مقدمة في إعادة التأمين، لندن، دار ويذربي للطباعة والنشر.

معراج جديدي ، (2016)، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعلت الجامعية.

فلاح عز الدين،(2011)، التامين : مبادئه، أنواعه. عمان، الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

بن خروف عبد الرزاق، (1998)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

لعميد نور الهدى ،(2010)، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

بالي مصعب، و صديقي مسعود، (ديسمبر، 2016)، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10337، تـــــــاريخ الاطـــــــلاع: 2022/07/04.

علي حسيبة ، و بهلولي فيصل، (جانفي، 2021)، واقع سوق إعادة التامين في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 (العدد01)، على الرابط:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140514 .، تاريخ الاطلاع: 2022/07/04

Tafiani Boualem, (1988), Les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement, Alger, édition ENAP.

Ministère des Finances .(2020) .Activité des assurances en Algérie . rapport annuel.